Journal of Humanities and Social Sciences Researches (JHSSR)

ISSN: 2958-3160 (Online)

The concept of security in international relations theories (realism, liberalism)

Naji Muhammad Alhatash[1], Salah Hassan Jar[1*]

[1] College of Political Science, Tikrit University, Tikrit, Iraq.

[*] Corresponding author: : salah.h@st.tu.edu.iq

Received: 10/08/2022 Accepted:02/12/2022

Abstract

One of the most difficult concepts to explain is security, it has become a variable concept , furthermore proportional and complex, and has adiverse bearings and levels. It is under direct and indirect threats from different sources, whether related to the Citizen's security or country security. the study of security taked an important status in the foreign policy of many countries, which usually consider it an aim from Its main purposes, As it was not confined to the traditional or military bearings, but rather, it includes different Orientation aimed at providing citizens' security, developing society and achieving its goals, and ensuring the security of the country and the international system. Among the functions of theories in international relations is the analysis and interpretation of existing and emerging cases on the scene, including the case of security.in this research, this concept was dealt with from the point of view of both the realist theory and the liberal theory through their traditional and new views.

Keywords: Security, Realist theory, Liberal theory.

مفهوم الامن في نظريات العلاقات الدولية(الواقعية، الليبرالية)

ناجي محمد الهتاش[1]، صلاح حسن جار [1]*

قسم العلوم السياسية، سياسة دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت العراق.

***البريد الالكتروني للمؤلف المراسل:** salah.h@st.tu.edu.iq

الخلاصة

يُعد الامن واحد من اصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل؛ كونه اصبح مفهوم متغير ونسبي ومركب، له ابعاد ومستويات متعددة ومتنوعة، ويتعرض لتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد ام بأمن الدولة، فقد احتلت دراسة الامن موقعاً مهماً في السياسة الخارجية لكثير من الدول، والتي عادة ما تعده هدفا من اهدافها الرئيسية، سيما انه لم يعد يقتصر على البعد التقليدي او العسكري، انما اصبح يشمل ابعاد متنوعة تهدف الى توفير امن الفرد، وتطوير المجتمع وتحقيق اهدافه، وضمان امن الدولة والنظام الدولي، وان من وظائف النظريات في العلاقات الدولية تحليل وتفسير الظواهر الموجودة والطارئة على الساحة التي من بينها ظاهرة الامن، وفي هذا البحث تم تناول هذا المفهوم من وجهة نظر كل من النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية، بشقيهما التقليدي والجديد.

الكلمات المفتاحيه: الامن، النظرية الواقعية ، النظرية الليبرالية.

DOI: 10.33687/jhssr.001.02.000293

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

1. المقدمة

يعد الامن احد اكثر المفاهيم المعقدة والغامضة في حقل العلاقات الدولية، والذي لم يحظ بتعريف جامع مانع؛ لتعدد وتطور اهدافه وابعاده ووسائله على مر الازمنة والعصور، ومن اجل الوصول الى تحليل حقيقي في دراسة الظواهر الدولية المهمة التي من بينها ظاهرة الامن، ونتيجة المتغيرات التي استحدثت في حقل العلاقات الدولية التي ادت الى تعقيد وتشابك هذه العلاقات عما كانت عليه في السابق، لابد من الرجوع الى النظريات الاساسية ودراستاها في كيفية تفسيرها لهذه الظاهرة، وفي هذا البحث تم بداية عرض المنظور التقليدي وكيفيه تقديمه تفسير وتحليل وتعريف للظاهرة محل الدراسة، ومن ثم تم التوغل في المنظور النظري الجديد لهذه المقاربات كونه مهم جدا في الفهم والتفسير؛ نتيجة التطورات والتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية بصورة عامة وعلى الامن بشكل خاص. **ومن هنا تنطلق فرضيتنا** من نقطة مهمة اساسها، هو ان كلا النظريتين الرئيسيتين في العلاقات الدولية الواقعية والليبرالية، قدمتا تفسيراً مهماً لمفهوم الامن في العلاقات الدولية، فالواقعية تؤكد على ان الدولة هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية وبالتالي فان الامن هو امن الدولة اولا، اما الليبرالية فترى انه على الرغم من اهمية الدولة الا انها ليست فاعل وحيد على الساحة الدولية، اذ يوجد الى جانبها فواعل اخرى، وبالتالي هي تركز على امن الفرد قبل امن الدولة، وان تفسير كل من الواقعية والليبرالية لظاهرة الامن يعد على قدر كبير من الاهمية في حقل العلاقات الدولية.

اما الاشكالية التي سنحاول بحثها في هذه الدراسة تنطلق من سؤال رئيسي وهو(**الى اي مدى استطاعت نظريتي العلاقات الدولية الواقعية والليبرالية ان تقدم تفسيراً للظاهرة الامنية وتأثيرها على الفرد والدولة؟**) وينبثق عن هذا السؤال اسئلة فرعية اهمها، ما هو مفهوم الامن؟ كيف فسرت النظرية الواقعية ظاهرة الامن؟ كيف نظرت الليبرالية الى الظاهرة الامنية؟

وللإجابة على هذه الاشكالية تم تقسيم البحث الى اربعة مطالب:

المطلب الاول: مفهوم الامن

المطلب الثاني: النظرية الواقعية

المطلب الثالث: النظرية الليبرالية

المطلب الرابع: الامن ونظريات العلاقات الدولية

المطلب الاول: مفهوم الامن

اصبح الامن من المرتكزات الاساسية لحياة الانسان، التي يرغب بها جميع الناس وسعوا الى تحقيقها، اذ يرتبط الامن بروح الانسان وبناء الحضارة[1]، وعليه ان البحث في مفهوم الامن يتوجب علينا ان نبينه بداية في اللغة والاصطلاح، ومن ثم البحث في تعريفه الفقهي.

اولا: التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الامن

الامن لغة هو نقيض الخوف وان الفعل أمنَ الذي يقصد به وجد، او حقق الامان، وقال بن منظور "اَمنتُ فأنا آمن، وأمنتُ غيري اي ضد اخفته، فالأمن ضد الخوف، والامانة ضد الخيانة، والايمان ضد الكفر، والايمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال أمن به قوم، وكذَّب به قوم"[2] ، ورد مفهوم الامن في القران الكريم في مواضع متعددة منها قوله تعالى(ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ)، وقوله تعالى (ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ).

وان معظم الادبيات التي عرفت مفهوم الامن تكاد تتفق على انه يشير عادة الى ايجاد حالة من عدم الشعور بالخوف، وسيادة الشعور بالأمان بكافة ابعاده سيما البعدين النفسي والجسدي، وان الامن والشعور به قيمة انسانية وكونية لا تقتصر على جماعة اجتماعية معينة انما تشمل الجميع، والكل يعمل على تحقيقه بالرغم من اختلاف درجات التمتع به، ولصعوبة تحقيق الامن الكامل اصبح ينظر اليه على انه نسبي وتحقيقه مرهون بالسعي لإيجاد افضل الشروط لتوافره[3]، فالأمن في الاصطلاح ثابت ولا يتغير وربما يكون التغيير في اساليبه وتوجهاته في حال تغيرت الظروف التي يتعامل معها، كما انه لا يقتصر على رؤية خاصة؛ لذلك تعددت مدركات وتعريفات من تعرض لمسألة جوهر الامن، وتنوعت دلالات مفهومه باختلاف القضايا التي تدخل ضمن نطاقه[4].

ثانيا: التعريف الفقهي للأمن

في السابق كان يتم تعريف الامن تقليديا بانه الحماية من اي هجوم خارجي فقد كان ينظر اليه على انه دفاعات عسكرية لمواجهة اي تهديدات ومخاطر عسكرية، وهذه هي الرؤية الضيقة والتقليدية للأمن في ما مضى، فالأمن يتضمن ما هو أكثر من ذلك اي تجهيز القوات المسلحة واستخدامها، كما ان هذه الرؤية قد تجعل البعض يعتقد ان افضل طريق لتحقيق الامن هو من خلال زيادة القوة العسكرية وبالرغم من اهمية القوة العسكرية التي لا يمكن انكار دورها في تحقيقه فهي احد الجوانب المهمة في ذلك، الا ان التاريخ شاهد على وجود الكثير من الامثلة لسباقات تسلح ادت الى اضعاف الامن بدلا من تقويته[5].

DOI: 10.33687/jhssr.001.02.000293

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

وبادئ ذي بدئ يجب التسليم انه لا يوجد تعريف واحد شامل جامع مانع للأمن في ادبيات العلاقات الدولية، الا انه يوجد اجماع بين الباحثين على انتقاله من الاقتصار على الامن العسكري الى جميع المجالات الاخرى التي تهدف الى تحقيق الامن الانساني، والامن في ابسط تعريف له انعدام التهديد، وان تكون آمنا يعني ان تتحرر من الخوف والايذاء الجسدي والنفسي ومن العنف والاضطهاد، او هو القدرة على تحديد التهديدات وتجنبها عندما يكون ذلك ممكننا والتخفيف من اثارها عند حدوثها[6].

وعرفت دائرة المعارف البريطانية الامن على انه" تامين الدولة من الخضوع لقوى خارجية"، كما عرفته دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية على انه" قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي"[7].

فالأمن مفهوم غامض ومنفتح جدًا على الجوانب المتعددة التي تتضمن أبعاداً مختلفة، وعادة ما يأخذ الفاعلون في العلاقات الدولية في نظر الاعتبار قدرات ونوايا الخصوم المحتملين أثناء إجراء تقييمات للتهديدات، ولكن من الصعب عليهم أيضاً تحديد مستوى الأمن وتوضيحه، ويقال إن الأمن يشير إلى درجة معينة من حماية القيم المكتسبة، ويقيس عدم وجود تهديدات لتلك القيم، ويمكن الادعاء بأن نهاية الحرب الباردة أوجدت فرصة لتوسيع مفهوم الأمن وإعادة تعريفه وتشكيله، كما انتقدت تعريف الأمن على أنه غياب التهديدات لدولة ما من دولة أخرى لأسباب عديدة ابرزها[8]:

1- لم تعد الدولة الفاعل الرئيس والوحيد على الساحة الدولية واعتبارها الموضوع الوحيد للأمن.
2- تم اعتبار الأقليات الاجتماعية والعرقية والدينية والأفراد كائنات لها احتياجات أمنية.
3- إن الاهتمام الموجه إلى البعد المادي، أو الإقليمي، أو السياسي للأمن هو في غير محله في ظل ظروف الاعتماد المتبادل المعقد، وينظر إلى الجوانب الأخرى على أنها مهمة من الناحية الأمنية والتي تشمل الموارد الاقتصادية والاستقرار والمؤسسات.

اما في ما يخص الغموض وعدم وجود اجماع بين المتخصصين والباحثين حول تعريف الامن فهو عائد الى التطورات الجديدة التي طرأت على العلاقات الدولية، وتطور النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب الباردة، اذ قدمت الدراسات الامنية تصورين مختلفين لمفهوم الامن:

الاول: ضيق يضع مفهوم الامن في المجال العسكري والسياسي، ويقصد به سلامة الدولة من اي تهديد خارجي يستهدف استقرارها واستقلالها ووحدة ترابها، كما يربط مفهوم الامن بالدولة كونها فاعل اساسي في العلاقات الدولية، فهو يشير الى سلامة وحماية الدولة من التهديدات والاخطار الخارجية ذات الطابع العسكري والسياسي التي تؤثر عليها ماديا[9].

الثاني: واسع يضع مفهوم الامن في مجالات متعددة فضلا عن المجالين السياسي والعسكري، كسلامة الافراد من الجرائم والعنف، وتوفير مستوى معاشي مقبول لهم، وتحقيق التنمية[5].

اذن فالأمن من المفاهيم غير المتفق عليها بصورة عامة وذلك لأنه يصعب تقديم تعريف جامع لما يعنيه ويدل عليه هذا المفهوم. و يمكن اجمال الغموض في عدم ايجاد تعريف شامل للأمن في سببين[10]:

1- التواتر النظري المستمر في عملية التنظير في حقل العلاقات الدولية بشكل عام ودراسة الامن بشكل خاص.
2- عدم وجود ارضية مشتركة في الدراسات الامنية المتخصصة بسبب اختلاف الرؤى والاهداف، وكذلك اختلاف الايديولوجيات، وهذا ولد حالة اللاتوافق بين الدارسين والباحثين في هذا الميدان وفي مضامين المتغيرات المكونة له وشكل تحقيقه، والمصادر المهددة له.

لذلك يمكن القول ان الصراع بين النظريات، والمدارس الكبرى، وايضا المقاربات الامنية في تقديم تعريف شامل لمفهوم الامن، ما هو الا نتيجة لغياب الاجماع حول مفهوم الامن، وانعكاس للقطيعة المعرفية بين تلك المدارس والنظريات والمقاربات.

ويقول باري بوزان Barry Buzanان الامن مفهوم معقد ولكي نُعرفه يجب على الاقل الاحاطة بثلاثة امور هي السياق السياسي لمفهوم الامن، ومن ثم الابعاد المختلفة له، واخيرا الاختلاف والغموض المرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[11]، وبناء على ذلك يعرف بوزان الامن بانه على مستوى الدولة هو السعي للتحرر من التهديد، وفي اطار النظام الدولي، هو قدرة المجتمع والدولة على صون الهوية المستقلة والتماسك العملي[12]، ويعرفه امين هويدي بانه مجموعة الاجراءات المتخذة من قبل الدولة ضمن حدود طاقتها، من اجل الحفاظ على مصالحها وكيانها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاتها للمتغيرات الاقليمية والدولية[13].

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة اصبح من غير الممكن ان يتم فصل القوة العسكرية عن الاقتصاد ولا يمكن وصف القوة العسكرية على انها الاداة الوحيدة لغرض الهيمنة على الخصوم واظهار التفوق، وقد عرف مجموعة من الخبراء في الامم المتحدة الامن بانه" حالة ترى فيها الدول على انه ليس ثمة اي خطر في هجوم عسكري او ضغط سياسي او اجبار اقتصادي مما يمكنها من المضي بحرية في تنميتها الذاتية"[14]، ونتيجة لكثرة التغيرات التي حصلت ولا زالت تحصل في هيكل النظام الدولي اصبحت القوة العسكرية غير مؤثرة كما كانت في الماضي، بل تم اضافة القوة السياسية والاقتصادية اليها ليكتسب الامن من هذا المنظور بعده الشمولي التنموي الذي من انصاره روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الامريكي السابق اذ يعرف الامن بقوله "الامن يعني التنمية وان الامن هو ليس تراكم السلاح على الرغم من ان ذلك جزءاً منه، والامن لا يعني القوة العسكرية رغم اشتماله عليها، وهو ليس النشاط العسكري التقليدي رغم انه يحتوي عليه، ان الامن هو التنمية التي من دونها لا يمكن ايجاده"[15].

ان من الملاحظ على هذا التعريف انه جمع بين الامن، والتوازن السياسي، والرفاهية الاقتصادية، فضلا عن القدرات العسكرية، وربط بين الامن والتنمية فلا يتحقق احدهما دون الاخر، واضاف بعداً جديداً للأمن المتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، دونما التخلي عن البعد العسكري، فالأمن ليس مفهوم احادي الجانب مرتبط بالناحية العسكرية، بل هو مفهوم ذو ابعاد متنوعة متعددة تهدف الى تنمية قدرات الدولة.

ويربط بول كينيدي بين الامن القومي والامن الدولي، وانهما لا ينفصلان ليصبح لكلاهما مفهوم اشمل، ليحل محل المفهوم العسكري الضيق مفهوم اكبر يحوي طيفاً كبيراً من التحديات القديمة والجديدة، قد تصل للإقرار ان التهديد القومي هو اي شيء على وجه الارض يشكل تهديداً للصحة العامة والرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي للسلام السياسي[16].

وفي الوقت الراهن يدور جدال عنيف بين الذين يرون ان النقاش حول مفهوم الامن لا يكون مجدياً الا اذا كان يختص في السلوك بين الدول، وبين الذين يسعون الى الدفع بان مسألة الامن اكثر كونية، وبغض النظر عن النتائج الصادرة عن هذا الجدال والنقاش، لاشك ان الكثير من التهديدات التي تتعرض لها الدول في الوقت الحاضر هي تهديدات عالمية في طبيعتها وتحتاج الى تظافر الجهود العالمية للتغلب عليها[17].

من خلال ما تقدم يمكن تعريف الامن بانه قدرة الدولة على استخدام مصادر قوتها في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وغيرها، للحفاظ على وحدتها، ومواجهة المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية في اوقات السلم والحرب، على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

المطلب الثاني: النظرية الواقعية

من الاسباب الرئيسية التي جعلت النظرية الواقعية مقاربة ثابتة في العلاقات الدولية قدرتها على تقديم نفسها باعتبارها علماً عملياً جاداً في السياسة الدولية، كما ان مبادئها سهلة وواضحة الفهم، فضلا عن قدرتها التفسيرية الهائلة، اذ يُحاجج الواقعيون بان اي دراسة تختص في القضايا الدولية عليها ان تركز على جانب القوة بين الدول[18]، وتؤكد الواقعية على اهمية السياسة وبيان دورها في تحقيق القوة والسيطرة بعكس الاخلاق القائمة على الخير والشر، اما اذا تعلق الامر بالمصلحة فالواقعية لا تعطي اهمية قصوى للأخلاق والدين والقانون الدولي[19].

اولا: نشأة ومفهوم النظرية الواقعية

تعد الواقعية من اقدم نظريات العلاقات الدولية واكثرها اعتمادا، وهي تعبر عن سياسية القوة وهي تقليد التحليل الذي يؤكد على الضرورات التي تواجهها الدول لمتابعة سياسة القوة للمصلحة الوطنية ويؤكد الواقعيون ان المبادئ الاخلاقية لا يمكن تطبيقها على تصرفات الدول؛ لان الكبرياء والسعي وراء المجد من شانه ان يتسبب في استمرار حرب الجميع ضد الجميع الى اجلا غير مسمى، وفي النهاية فان الحرب والصراع متجذران في الطبيعة البشرية[20]، فالواقعية واحدة من ابرز النظريات المفسرة للظواهر والتفاعلات في حقل العلاقات الدولية، وترجع جذورها الفكرية الى المفكر الاغريقي ثيوسيديدس الذي فسر اسباب نشوب الحروب البيلوبونيزية (431- 404 ق م) [21]، وظهرت افكارها بصورة جلية في اعمال المفكر الايطالي ميكافيلي التي تنطلق من رؤية ما هو كائن فعلا، وليس على ما يجب ان يكون[22]، ويرى ان الطبيعة البشرية متغيرة ونظر اليها نظرة متشائمة شأنه في ذلك شأن عامة الواقعيين، اذ يعتقد ان البشر يتميزون بالأنانية والخبث والجبن ويسهل خداعهم، وان كل فرد يسعى الى تحقيق مصالحه التي على راسها حب البقاء دون النظر الى مصالح الاخرين، وانهم نفعيون يتشبثون بالمصالح المادية، كما انهم متغيرون في عواطفهم واهوائهم[23].

اما هوبز فقد اظهر الوجه الفلسفي للواقعية، واعطى افضلية للنزاعات في العلاقات الدولية، وركز على الفوضى التي تعد من خصائص المجتمع الدولي، وجونثان هاسلام وصف الواقعية بانها مجمل الافكار التي تدور في فلك المقترحات الاساسية الاربعة(الانانية، القوة السياسية، السياسة الجماعية والفوضى) [21]، فالواقعية السياسية انبثقت كنهج في العلاقات الدولية من اعمال كل من هوبز وميكافيلي، اما كتأصيل نظري انبثقت من اعمال مورغانثو.

واظهرت الواقعية وحدة متميزة في الفكر خلال حقبة زمنية طويلة، اذ تعنى كتابات روادها الاساسيون بالمسائل التي تتعلق بالعدالة والنظام والتغيير، على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، كما اثاروا مفاهيم سياسية تركز على التشابه بين السياسات المحلية والاقليمية، ويعترف الواقعيون التقليديون بان الروابط الاجتماعية هشة ومن السهل تقويضها وتقليل شانها من خلال سعي الافراد والفصائل والدول غير المقيد للحصول على مزايا خاصة، وعند حصول ذلك تفشل الاليات المعنية بإدارة الصراع، كالتحالفات وتوازن القوى في الحفاظ على الوضع السلمي، وقد يؤدي ذلك الى حصول عنف محلي او دولي[24].

ثانيا: صور النظرية الواقعية

يجب الاعتراف اولا ان للواقعية صور متعددة؛ فهي ليست نظرية واحدة اذ تنوع مفكريها وتعددت اطرها النظرية، وهي منظور يحوي عدد من النظريات، والفضل يعود الى المفكر هانز مورغنثاو في ادخالها كمدرسة فكرية في العلاقات الدولية عن طريق كتابه الشهير السياسة بين الامم(Politics among Nations) والذي احدث ثورة في الدراسات الدولية والتأثير في الفكر الواقعي، اذ يرى في كتابه ان جميع السياسات الداخلية والدولية تكشف ثلاث صور اساسية عن تحرك الدول والامم فهي تبحث عن الاحتفاظ بالسلطان او مضاعفته او عرضه[25]، وفي سبعينيات القرن الماضي احدث كينيث والتز اتجاه نظري جديد سمي بالواقعية الجديدة، او البنيوية، واصحبت واقعية مورغنثاو تسمى بالواقعية التقليدية وهنا سنحاول التركيز على هاتين الصورتين:

1- الواقعية التقليدية(الكلاسيكية)

جاءت الواقعية كرد فعل على النظرية المثالية التي تركز على الاخلاق والمثل العليا ودور القانون الدولي في تحقيق السلام[26]، فالواقعية على خلاف المدرسة المثالية تنظر الى العلاقات الدولية من خلال ما يجب ان تكون عليه، فهي تدعو الى ملاحظة سير العلاقات في الواقع وتؤكد على ان الدول تتضارب مصالحها وتدخل في صراع يؤدي الى الحرب، وبالنسبة للطبيعة البشرية يعتقد الواقعيون انها ثابتة ويصعب تغييرها، فالإنسان ليس مجبول على الخير وعلى الفضيلة، انما ينزع دائما للخطيئة والشر وامتلاك القوة، ولان القانون

DOI: 10.33687/jhssr.001.02.000293

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

الدولي فشل في تحقيق السلام حسب اعتقادهم فلابد من البحث عن سبل اخرى لاستخدام وتنظيم القوة، وان توازن القوى هو احد الوسائل لتحقيق ذلك؛ فعندما تتساوى قوى مجموعة من الدول يتعذر على احداها الهيمنة على الاخرى[27]، وتنظر الواقعية الى العلاقات الدولية بانها صراع مستمر بين الدول للحصول على القوة واستغلالها بالكيفية التي تمليها عليها مصالحها بصرف النظر عن التأثير الذي تتركه في مصالح الدول الاخرى، فالدعائم التحليلية للمدرسة الواقعية هما فكرتي القوة والمصلحة[28].

وتنطلق الواقعية من فرضية ان الدول دائما تسعى لتعزيز قوتها، وان ابرز من تحدث في ذلك مورغنثاو الذي يؤكد على ان جوهر السياسة بين الدول يقوم على ركنيَّن رئيسيين هما القوة والمصلحة، وفي اطار القوة تتحدد المصلحة، والدول تسعى للحصول على القوة وهي مجبرة على ذلك كي تتفادى الدمار، كما ان تفسير بحث الدول عن القوة يرتبط بالطبيعة الانسانية، فالأنسان وكما يرى البعض ينقاد بواسطة الرغبة نحو القوة سواء كان في اطار الدولة، او كفرد بسبب الطبيعة الفطرية لبيئته، والناس مجبرون على امتلاك القوة كونها وسيلة لتحقيق متطلباتهم، فالأنسان يبحث عن القوة اما بوصفها وسيلة، واما بوصفها غاية، وسلوك الدولة هو امتداد لسلوك الانسان، فالواقعيون يرون ان لم تبحث الدولة عن القوة من اجل تحقيق غاياتها فأنها ستبحث عنها لأسباب اخرى تتعلق بالحفاظ على الذات، وان لم تقم الدولة بذلك في وقت تقوم به دول اخرى فسيحكم عليها بالاندحار ومعاناة الاكراه وحتى الزوال والاندثار[29].

والمدرسة الواقعية تقوم على اسس عدة ابرزها ان الدول هي الفاعل الاساسي الوحيد في العلاقات الدولية، وان ممثلها الوحيد على المستوى الدولي هي حكوماتها، والحكومات تعمل على تحقيق مصالح دولها التي هي مصالح ثابتة لا تتغير ولا تتبدل من زمن الى اخر ومن دولة الى اخرى، وان الحكومات تجتهد لتحقيق اكبر قدر من المكاسب وتقليل الخسائر الى ادنى حد ممكن، ومن اجل تحقيق مصالح دولها تعمل على زيادة قوتها مقارنة مع غيرها من الدول[30].

وعلى صعيد المعالم الفكرية الرئيسية للواقعية ان العديد من الدراسات تركز على المبادئ الستة التي طرحها مورغنثاو وهذه المبادئ هي[31]:

1- تستند الواقعية الى قوانين موضوعية تعود في جذورها الى طبيعة البشرية الثابتة، يريد مورغنثاو ان يطور الواقعية السياسية الى نظرية مفسرة للسياسة الدولية، وفن سياسي، واداة تفيد السياسة الخارجية.
2- ان الركيزة الرئيسية التي تستند عليها النظرية الواقعية في فهم وتحليل البيئة الدولية تتجسد في مفهوم المصلحة التي يمكن تمثيلها في القوة، او "المصلحة المحددة على اساس القوة".
3- الواقعية السياسية تفترض ان مفهومها المتمثل في استهداف القوة هو معيار موضوعي يصلح في تفسير سلوك الدول على الصعيد العالمي.
4- في نظرة مورغنثاو الى العلاقة بين السياسة والاخلاق يقول، بينما يدرك انصار الواقعية الاهمية الاخلاقية للسياسة انهم يدركون ايضا التوتر بين متطلبات العمل السياسي الناجح، والقيم الاخلاقية، كما يؤكد على ان المبادئ الاخلاقية لا يمكن تطبيقها على سلوك الدول بصياغاتها المجردة، لكن لابد من تصنيفها عبر الظروف الواقعية الملموسة للمكان والزمان.
5- النظر الى كل الاطراف الفاعلة بضمنها الدولة المعنية بانها كيانات سياسية تعمل على تحقيق مصالحها على اساس القوة، وعن طريق تبني الدولة وجهة النظر هذه تجاه نظرائها سيتم تجنب المواجهة، ويصبح بوسع الدولة اتباع سياسات تحترم مصالح غيرها من الدول، وتحمي وتعزز مصالحها في نفس الوقت.
6- بقدر ما القوة او المصلحة التي تتحدد في اطار القوة هي المفهوم الذي يعرف السياسة، تبقى السياسة مجال مستقل كما يحرص الاقتصاديون والاخلاقيون والقانونيون على استقلال مجالاتهم، بينما يرى البعض انه يتعين على سائر المجالات الاخرى ان تتبع المجال السياسي.

ان هذه المبادئ اصبحت بمثابة الدعامات الاساسية للباحثين والدارسين في ميدان تحليل السياسة الدولية.

2- الواقعية الجديدة (المؤسسية)

تعد الواقعية الجديدة او العصرية او البنيوية امتداد للواقعية التقليدية، وابرز كتابها كينيث والتز وستيفن كريزنر وروبرت تاكر وروبرت جليبين وجورج مودلسكي، وتعتقد ان الاولية تكون للفاعل الفردي وليس للمؤسسات الاجتماعية، اذ ان الفاعل الفردي موجود بشكل مستقل ومسبق عن التجمعات الاجتماعية وهو المحرك الرئيس لأهدافها، فالفاعل الفردي العقلاني هي الدول القادرة على تحديد شكل وسمات النظام الدولي من خلال مصالحها وانشطتها[32]، وظهرت الواقعية الجديدة نتيجة الانتقادات المتعددة التي تعرضت لها الواقعية التقليدية، سيما في ما يتعلق بمنهجها السلوكي الذي تمحور حول كون الدولة هي العنصر الاساسي في السياسة الدولية، واخفاقها في فهم واستيعاب الواقع الحقيقي بان النظام الدولي له بنيته وكيانه المميز، ومبالغتها في تفسير مفهوم القوة والمصلحة، واغلاق سلوك المؤسسات الدولية وعلاقات الاعتماد المتبادل في الجوانب الاقتصادية؛ لذلك عرض كينيث والتز مقدمات نظرية وتحليلات جديدة، ففي تقديره ان الواقعية الجديدة تعرض "نظاما للسياسية الدولية ككل وفيه مستويات بنيوية وعلى صعيد الوحدة فيه، وفي الوقت نفسه لها سمات مميزة ومترابطة فان الواقعية الجديدة تؤسس استقلالية السياسة الدولية، وبالتالي تجعل صياغة النظرية فيها امرا ممكناً"[33]. كما جاءت الواقعية الجديدة كرد فعل على بعض الافتراضات والمبادئ التي فشلت في تفسير واقع معين في العلاقات الدولية، فقد حاول والتز طرح رؤية جديدة للمذهب الواقعي من خلال وضع استراتيجية تعمل على الحفاظ والارتقاء بالفكر الواقعي، وتخلق نظرية للنظام الدولي، فيقول جوزيف ناي ان ما يميز عمل والتز ليس خلق نظرية جديدة، انما بهيكلة وتنظيم الواقعية، ويصف والتز النظام الدولي الحالي بانه نظام فوضوي؛ وان سبب الفوضى هو غياب الحكومة العالمية القادرة على فرض السلطة المشروعة وتنظيم العلاقات بين الدول، وترى الواقعية ان الفوضى وانانية الدول تعيق التعاون، فسعي كل دولة لوحدها منفردة لتحقيق مكاسب اكثر من غيرها يمنع قيام تعاون أو

شراكة متينة بين الدول، وفي ذات السياق ترى ان حدوث التعاون بين الوحدات السياسية في النظام الدولي يكون سببه وجود دولة قوية تقوم بفرض مجموعة قوانين تخدم مصالحها[34]. نلاحظ مما سبق ان التعاون المحتمل وجوده في العلاقات الدولية حسب نظرة الواقعية الجديدة هو نتاج ادارة القوى الكبرى التي تصيغ وتفرض قواعد تهدف الى تحقيق فوائد ومنافع لها.

ويرى والتز ان الهياكل الاكثر استقرارا في النظام الدولي هي الهياكل ثنائية القطب، واورد دليل على ذلك قوة ومتانة المواجهة بين المعسكرين، الغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، والشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، ويرى ان كل من الغموض وسوء الحساب يعد سببا للحرب، وميزة النظام ثنائي القطب تكمن في" اعتماد الطرفين على النفس، ووضوح المخاطر، واليقين بشأن من يواجههما: وهي خصائص سياسة القوى العظمى في عالم ثنائي القطبية"[35]، ويقدم الواقعيون الذين يعتقدون ان النظام الثنائي القطبية اقل عرضة للحرب واكثر استقرارا مجموعة من الحجج في ذلك، اهمها ان توازن القوى يكون أكثر فاعلية في الانظمة ثنائية القطبية؛ لأن كل قوى عظمى ليس لديها خيار سوى مواجهة الأخرى مباشرة بعد كل شيء لا توجد قوى عظمى أخرى يمكنها القيام بالموازنة، أو يمكن أن تكون جزءاً من تحالف متوازن، على عكس نظام متعدد الاقطاب الذي تكون فيه فرصة التصادم بين القوى اكبر[36].

ويرى والتز انه توجد ثلاثة مستويات في تحليل ظواهر العلاقات الدولية[37]:

الاول: مستوى صناع القرار من الافراد من حيث ماهي الدوافع والاثار النفسية التي تقود عملية صنع واتخاذ القرار السياسي.

الثاني: مستوى البناء السياسي المحلي.

الثالث: هو مستوى النظام الدولي، وما مدى تأثير التفاوت في توزيع القدرات بين الوحدات الدولية وتواجدها في عالم فوضوي، وكيف يؤثر ذلك على سلوكها الخارجي ونمط تعاملها مع باقي وحدات النظام الدولي.

وان اهم الافتراضات الاساسية للنظرية الواقعية الجديدة هي [38]:

1- ان الدول تتفاعل في بيئة فوضوية، وهذا يعني غياب السلطة المركزية القادرة على فرض المعايير على الجميع وحماية مصالح الجماعة الكونية.
2- المحدد الرئيس لسلوك الدول هي بنية النظام الدولي على اعتبار ان عمل السياسة الخارجية ينطلق من حافز ودافع النظام الدولي.
3- توجه الدول مصلحي، والفوضى والتنافس في النظام الدولي يدفعانها الى تفضيل المساعدة الذاتية، والابتعاد عن السلوك التعاوني، فالنظام يجبرها في تحقيق مصالحها وتامين نفسها على سلوك الاعتماد على الذات محل التعاون مع الاخرين.
4- ان الدول فواعل عقلانية تعمل على تحقيق مصالحها الوطنية، وتتبع استراتيجيات تعمل على تحقيق الحد الاعلى من الفوائد وتقليل الخسائر الى ادنى حد ممكن.
5- المشكلة الحاسمة التي تطرح في ظل النظام الدولي الفوضوي هي القدرة على البقاء بالنسبة للدول الوطنية.
6- تنظر الدول على بعضها البعض على انهم اعداء محتملين ومهددين لأمن بعضهم مما يؤدي الى سيطرة علاقات الريبة والشك، وخلق المخاوف، وانعدام الثقة بينها.

فالواقعية على اختلاف انواعها تفترض ان السياسة الدولية هي صراع دائم بين دول تعتمد على ذاتها في نظام دولي فوضوي يترتب عليه تنافس في سبيل تعظيم القوة والمصلحة الذاتية، وتفترض ان الهدف الاسمى للدول على اختلاف خصائصها ومواقعها هو البقاء والامن، كما يندرج في ذلك افتراض فرعي هو ان الدول الاصغر والاضعف قد تختلف في الادوات الا انها لا تختلف في الاهداف، فهي تسعى من خلال استراتيجيات معينة مسايرة الدول الاقوى، او موازنتها او اللحاق بها للحفاظ على بقائها وامنها، فالدولة وكما يرى الواقعيون هي اهم الفواعل، اما حالة التناغم بين سلوك الدول ومعايير وقواعد المؤسسات الدولية فانه لا يعود الى قوة هذه المؤسسات وقدرتها على التأثير على سلوك الدول، انما يعود الى وجود تطابق بين مصالح الدول وبين معايير وقواعد المؤسسات؛ لذلك تنظم الدول الى المؤسسات او تنشئها وتشجعها، وفي بعض الاحيان تنسحب منها او تعيق عملها بحسب ما تمليه عليها مصالحها[39].

المطلب الثالث: النظرية الليبرالية

تحتل النظرية الليبرالية مكانة كبيرة في تحليل الظواهر في العلاقات الدولية حالها حال النظرية الواقعية التي تم التطرق اليها، فالليبرالية قادرة على تفسير العديد من سلوك الفاعليين الدوليين، وتتفرع منها الليبرالية الكلاسيكية، والليبرالية الجديدة او المؤسسية، وبالرغم من اعتراف الليبرالية بكافة فروعها بمفهوم القوة، الا انها تبلور هذا المفهوم اقتصاديا فتكون القوة الاقتصادية بمثابة حجر الاساس في هذه النظرية، هذا من جانب، ومن ناحية اخرى ان اعتراف النظرية الليبرالية بالدولة كفاعل مهم في العلاقات الدولية لا يمنعها من الاعتراف بالفاعلين من غير الدول، كفواعل في النسق الدولي محل التحليل[40].

اولا: نشأة وتعريف النظرية الليبرالية

لم تكن الليبرالية في بداية نشأتها الاولى الا ضربا من ضروب المثالية الخيالية للمدينة الفاضلة التي كان يتحدث عنها مفكرو الاغريق القدامى كأفلاطون، سيما الطروحات التي تتحدث عن الحقوق والحريات الدينية والمدنية والسياسية، اذ تنطلق افكارها من الايمان بتحرر الفرد من قيود السلطة، وبقدرته على تيسير شؤونه، الى جانب الايمان بحريته استناداً على وجوده السابق على وجود الدولة، وبناءً على طبيعته الخيرة التي تدفعه باتجاه السلام الدائم[41]، والليبرالية على المستوى الفكري تعني حرية التفكير والتعبير والاعتقاد، وتعني من

DOI: 10.33687/jhssr.001.02.000293

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

الناحية الاقتصادية حرية الفعل الاقتصادي المنظم، وحرية الملكية الشخصية، ومن الناحية السياسية هي حرية التجمع واختيار السلطة وتأسيس الاحزاب[42]، فالليبرالية فلسفة سياسية تقوم على المساواة والحرية وتدعوا الى حقوق الانسان، ودستورية الدولة، والديمقراطية والانتخابات الحرة، وحرية الاعتقاد، وحرية الملكية؛ لذلك يعمل هذا المذهب على وضع قيود على السلطة، ويقلل من دورها ويسعى الى توسيع الحريات المدنية[43]، فهي نظرية تدافع عن الحرية والعقلانية العلمية وعن ضرورة التقدم الانساني، وهي اقرب للحكم الذي يحترم حقوق الفرد ويقوم على المبادئ الديمقراطية والدستورية[44]، فهي سمة مميزة للديمقراطية الحديثة التي يتجلى فيها انتشار هذا المفهوم كوسيلة لوصف البلدان ذات الانتخابات الحرة والنزيهة، والتي يسود فيها القانون وحماية الحريات المدنية، كما تستند على الحجة الاخلاقية القائلة بان ضمان حق الفرد في الحياة والحرية والملكية، هو اعلى او اسمى هدف للحكومة[45].

ثانيا: صور النظرية الليبرالية

تعددت اشكال وصور النظرية الليبرالية وسيتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على كل من الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة (المؤسسية).

1- الليبرالية الكلاسيكية:

يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون ان الفرد خيَر بطبعه، والمجتمع هو من يدفعه نحو الشر، وبناء على ذلك ان حالة الطبيعة لدى جون لوك تُعبر عن حالة التعايش السلمي عبر حقوق طبيعية، مثل حق الحياة والحرية والملكية الفردية، وهذه الحقوق تدفع الافراد باتجاه تأسيس حكومة مدنية تعمل على المحافظة على تلك الحقوق من خلال تعاقد اجتماعي[46].
وتتميز الليبرالية الكلاسيكية بستة عناصر أساسية، تم ذكرها جميعاً باستمرار في ادبيات العلاقات الدولية، على الرغم من أنها ليست شاملة دائما من قبل كل مؤلف، هي الفردية، الحرية، القانون الطبيعي، عفوية النظام، سيادة القانون ومحدودية سلطة الدولة، اذ تعد الليبرالية نتيجة تفسيرات مختلفة لهذه العناصر الأساسية[47]، وهي أيديولوجية ينصب اهتماها المركزي على الحرية الفردية، اذ تعد الحرية الاصل والنتيجة، في حياة الانسان ويرى الليبراليون ان تأسيس الدولة هو استجابة لحماية الحرية سواء من اعتداءات الدول الاخرى او اعتداء الافراد[48]، ويتفق الليبراليون بجميع مدارسهم على ان الحرية قيمة ثابتة بمدلولاتها الفردية والاقتصادية والسياسية، الا انهم يختلفون في كيفية تقييد دور الحكومة الذي يفترض ان يكون محدود بحسب اجماع هذه المدارس ويتجلى خلافهم في ثلاثة نقاط اساسية[46]:

1- الاولى ترتبط بالفلسفة او المنهجية التي تحدد ذلك الدور.
2- اما الثانية فهي متعلقة بالشكل الذي سيكون عليه الدور سواء كان ذلك لحسابات مرتبطة بعواقب الاجراءات الحكومية، او لان الافراد لديهم حقوق طبيعية.
3- الثالثة تنصرف الى طبيعة الدور الشرعي للحكومة، اي ما الذي يجب على الحكومات ان لا تفعله؟ وما الذي يجب عليها ان تفعله؟.

وان التصور الكلاسيكي الليبرالي للسياسية الداخلية يتأسس على الفرد وحماية حريته وحقوقه، وفي رؤيتهم للسياسة الخارجية التي لا تنفصل من منظورهم عن الفرد كونه فاعل رئيس في العلاقات الدولية مما يتطلب حماية حقوقه الطبيعية[49]، اذ يؤمن الليبراليون بالتقدم وبقوة العقل البشري، والارتقاء بالأحوال البشرية الى درجة الكمال، وبضرورة الديمقراطية لتطوير هذه الامكانيات، ويكمن خلف هذا كله الايمان بالتقدم، لهذا يرفضون رأي الواقعيون الذي يقول بان الحرب شرط اساسي للسياسة العالمية [50] ، وان الخط المشترك بين روسو وكانط وايضا شومبيتر ودويل اعتقادهم ان الحرب من طبيعة الحكومات العسكرية التي تهدف الى تحقيق مصالحها الذاتية، ويمكن معالجة مرض الحرب بنجاح عن طريق دواءين[46]:
الاول: الديمقراطية فالمؤسسات الديمقراطية قادرة على السيطرة على قوة النخب الحاكمة وميلها للعنف.
الثاني: التجارة الحرة ان التبادل الحر يتغلب على الحواجز المصطنعة بين الافراد، وبإمكانه توحيدهم اين ما كانوا في مجتمع واحد.

2- الليبرالية الجديدة

ظهرت الليبرالية الجديدة في سبعينيات القرن الماضي فهي تنادي للعودة الى النظام وفق رؤية ليبرالية في اشد مظاهرها التحررية المطلقة[42]، وازداد دور مؤيدها ومنظريها في الولايات المتحدة الامريكية سواء في مراكز البحث، او في الجامعات ومؤسسات الدولة، وتوسع تأثير مفاهيمها من خلال المنظمات الدولية، كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي وانتشرت في دول متعددة لتصبح افكارها في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي هي المهيمن الرئيس على الاقتصادات الرئيسية في العالم [51]، فهي من اكثر مدارس العلاقات الدولية التي تسلط الضوء على جانب التعاون الدولي، وهي لا تنكر حقيقة الفوضى الدولية الا انها تقلل من تأثيرها، وتعترف بوجود فاعلين من غير الدول، ويرى انصارها ان الصراع ليس حتميا بل على العكس ان التعاون هو الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، فالمتغيرات بعد الحرب الباردة ساهمت في دفع الدول باتجاه التعاون والاعتماد المتبادل، من اجل تحقيق المصالح ومواجهة التهديدات المشتركة؛ لذلك يركز انصارها على المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على اعتبارها تؤثر على الامن والرخاء، بينما ينظر الواقعيون على هذه المسائل على انها سياسة دنيا[52].

فالهدف الرئيس لليبرالية الجديدة يتمثل في تحقيق التعاون، سواء كان بين الدول، او بين الدول والفاعلين من غير الدول[36]، اي ان الفكرة الجوهرية لليبرالية هي الاعتماد المتبادل المركب الذي هو مصطلح يصف "عالما يساهم فيه اللاعبون من غير الدول مباشرة في السياسة الدولية، كما لا توجد فيه هرمية واضحة للقضايا، ولا تمثل فيه القوة وسيلة فعالة في السياسة"[18].

المطلب الرابع: الامن في نظريات العلاقات الدولية

اولا: الامن من منظور الواقعية التقليدية

منذ عقد اتفاقية وستفاليا عام 1648م عُدِت الدول ابرز العناصر الفاعلة في النسق الدولي، واصبحت معيار عالمي للشرعية السياسية؛ نتيجة غياب سلطة اعلى منها قادرة على تنظيم علاقاتها مع بعضها، مما يعني النظر الى الامن بانه الالتزام الاول لحكومات الدول التي تبنت وجهة النظر التي ترى انه "لا بديل عن البحث عن حماية نفسها في عالم يمكن وصفه بانه عالم الاعتماد على الذات"، اما النقاش حول افضل الطرق لتوفير الامن فقد عمل مفكرو الواقعية في رسم صورة متشائمة لمضامين سيادة الدولة، تصف النظام الدولي باعتباره ميدان وحشي للصراع تعمل فيه الدول لتوفير امنها على حساب جيرانها، وينظر الى العلاقات الدولية على انها صراع على السلطة تحاول الدول فيه استغلال بعضها البعض؛ لذلك لم يكن بالإمكان تحقيق سلام دائم، انما جل ما يمكن انجازه هو تحقيق توازن القوى[53].

فالواقعيون التقليديون يدافعون عن فكرة ان الامن من جوهر اهتمام وصلاحيات الدولة، فيفسر بانه امن الدولة ضد التهديدات والاخطار الخارجية، وان هذا الامن يمكن ضمانه من خلال زيادة القوة العسكرية للدولة والدخول في تحالفات دولية عسكرية، فاعتبار الدولة وحدة التحليل الرئيسية، ومحور السياسة الامنية يجعلها تشعر بالأمن عبر زيادة قدراتها ومضاعفة حجم قواتها العسكرية، وهذا ما يؤكده ريمون ارون اذ يرى ان" الامن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة، او بضعف المنافسين لها وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها لحدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة والامن من اجل فرض ارادتها على الدول الاخرى"[54].

وفي تصورهم للأمن ينطلق الواقعيون من عدم وجود تناسق في مصالح مختلف الامم، وان الدول تتضارب مصالحها لدرجة قد تؤدي الى نشوب الحرب بينها، لذلك تفترض النظرية الواقعية تحليلا صراعيا لعلاقات الدول، اذ تتعارض ارادتها في سياق بحثها عن القوة والبقاء والحفاظ على المكانة، لذلك فان الدول مشغولة بآفاق الحرب، وهي تعتمد على قدراتها العسكرية في تحقيق الامن ودرء التهديد، اذ ارتبط مفهوم الامن بالقوة العسكرية المؤدية الى العمل العسكري المسلح او ما يسمى بالأمن العسكري الدولتي، وكما يرى والتر ليبمان "تعد الدولة امنة اذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها اذا ارادت تجنب الحرب، فالأمن مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب"[55].

والمقاربة الواقعية سيطرت على تحليلات المهتمين بالدراسات الامنية عندما اختزلت موضوع الامن في المجال العسكري، اذ ينظر اليها في المقام الاول من قبل صناع القرار من زاوية القوة الوطنية ونظروا على الامن على انه منشق من القوة التي تشكل موضوعا رئيسيا في دراسات الواقعية للسياسة الدولية، سواء كانت وسيلة او محفز للأمن، ومهما كانت اهداف السياسة الدولية فان القوة تمثل الهدف العاجل على الدوام[56]، وعدت الواقعية التقليدية القوة العسكرية هي الدرع الحامي للدولة، عندما كانت العلاقات بين الدول محكومة بالتوازنات العسكرية وكان خيار الحرب قائما على الدوام، لذلك اقامت المقاربة الواقعية التقليدية علاقة ترابط بين القدرة العسكرية ومفهوم الامن[3]. يتبين مما سبق ذكره، ان التحليل النظري الواقعي التقليدي لدراسة الامن ينطلق من التصور الذي يعد الدولة وحدها هي المعنية بالأمن، ويسعى من خلال ذلك الى بناء مفهوم للأمن يهدف الى حماية حدود الدولة كفاعل رئيس ان لم يكن وحدوي في النظام الدولي الواقعي.

ثانيا: الامن من منظور الواقعية الجديدة

لم تعد المقاربات التقليدية كافية لتفسير واستيعاب المستجدات التي طرأت على الساحة الدولية، ولم يعد الصمود ملازم لمقاربة مرجعية الدولة كمحور وحيد لجميع تفاعلات الظاهرة الامنية، كما تعالت الاصوات التي تؤكد على ضرورة تجاوز الاشكال المادية للتهديدات، وفك الارتباط بين مفهوم الدولة والامن مما اوجد ضرورة لتوسيع وتطوير الدراسات الامنية بما يتناسب مع هذه التحولات، وتجاوز نطاقها الضيق كي لا يشمل امن الدولة فحسب بل يتسع ليشمل قضايا اوسع واعمق فرضتها البيئة الدولية الجديدة[57]،فالواقعية تنص على ان الدول تعمل ضمن مبدأ الحوافز المادية، وتعكس مواقعها ومواقفها ضمن النظام الدولي، وتركز اهتمامها وخططها على موقعها في النظام، اذ تسعى للحفاظ على المكانة النسبية التي تمتلكها فيه فزيادة مكانة الدولة في تراتبية السلطة وزيادة نفوذها مرتبطة بنمو القدرات التي تمتلكها، اذ تتحدد بنية النظام الدولي من خلال توزيع القدرات بينها، فالفوضوية والريبة او الشك المؤدي الى فقدان الثقة هما امران مرتبطان بسلوك الدول، فضلا عن الرغبة في البقاء التي هي القوة المؤثرة الرئيسية في ذلك السلوك، فهذه الافتراضات تثير الرغبة لدى الدول للتصرف بعدوانية تجاه بعضها[55]، ونظراً لتطور مجال الدراسات الأمنية فانه ليس هناك شك في أن التحليل الواقعي له تأثير هائل، اذ يجادل والتز بأن عنصرين من بنية النظام الدولي ثوابت هما عدم وجود سلطة شاملة يعني أن مبدأ الترتيب الخاص به هو الفوضى، ومبدأ المساعدة الذاتية، اي أن جميع الوحدات تظل متشابهة وظيفيا وبناءً على ذلك فإن المتغير الهيكلي الوحيد هو توزيع القدرات مع التمييز الرئيس الذي يقع بين الأنظمة متعددة الأقطاب والأنظمة ثنائية القطب[58]، وبالرغم من أن الواقعية الجديدة تتصور منظورا أمنيا تنافسيا وصداميا على محور الفوضى، إلا أنها في الواقع لا تنفي تماما عملية التعاون ومع ذلك يؤكد الواقعيون الجدد أن التعاون يتشكل من خلال إمكانية أن لا تخدع الدول بعضها البعض، وان اهتمامها بالمكاسب النسبية يسلط الضوء على قيود وصعوبات التعاون لأن البنية الفوضوية للنظام الدولي وبيئة انعدام الأمن تمنع الدول من التعاون لفترة طويلة، وقد تناولوا بشكل حاسم دور التعاون الاقتصادي والسياسي في إرساء الأمن[59].

DOI: 10.33687/jhssr.001.02.000293

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

وبخلاف الواقعيون التقليديون يرى البعض من انصار الواقعية الجديدة، وابرزهم والتز بان حل المعضلة الامنية ولو نسبيا يكون من خلال الارتباط بعلاقات تعاونية في ما بين الدول، اذ يقلل هذا الارتباط من الصراع والخلاف الدولي فعلى الدوام تبقى فرص للتعاون عن طريق الالتزام بالاتفاقيات مثل اتفاقية حضر انتشار الاسلحة النووية، وهناك من يذهب الى ابعد من ذلك، اذ يرى شارلز جلاسر انه بالإمكان قيام علاقات تعاونية ايجابية ووثيقة بين الدول وان القوى والاطراف المتنازعة بإمكانها تحقيق اهدافها الامنية من خلال التعاون بدلا من سياسات التنافس[60]، اما مير شايمر فيرى ان الدولة لكي تحافظ على بقائها وتحقق امنها عليها ان تركز بحثها على القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة، لذلك يجب على صناع القرار والذين يتحدثون باسم حكومات الدول ان يتبعوا سياسات امنية تزيد من قوتهم النسبية مقارنة مع الدول الاخرى وتضعف قوة اعدائهم، فطبيعة العلاقات الدولية المتسمة بوجود المنافسة والفوضى والتضارب في المصالح تحتم وجود الصراع مكان التعاون بين الدول وان هذا الوضع سيجعل الدولة على اهبة الاستعداد لمواجهة اي تهديد امني من قبل الاعداء المحتملين[61].

وهناك نقطة أخرى تميز النهج الأمني للواقعية الجديدة، هي جهد مفكريها لإضافة متغيرات اقتصادية إلى تحليلهم في الواقع، فقد ذكر والتز أنه الى جانب القضايا العسكرية الاستراتيجية يلعب الاقتصاد دورا حاسما في جدول أعمال العلاقات الدولية على الأمن الاقتصادي، وعلى الرغم من أن تأثير الممارسة على النظرية قاد الواقعيون الجدد إلى الاقتصاد إلا أن السياسات العليا لا تزال تشكل مركز ثقل الواقعية الجديدة والتي ركزت في النهاية على القضايا العسكرية الاستراتيجية، من وجهة النظر هذه يمكن القول أنه على الرغم من أن الواقعية الجديدة تتعامل مع القضايا الاقتصادية والسياسية الدولية إلا أنها في الواقع تعيد بناء أولوية المشاكل العسكرية الاستراتيجية والسياسية في الأدبيات، وبذلك سيطر النموذج الكلاسيكي على الأدبيات الأمنية للأعوام 1945-1990 من خلال تعريف الأمن بناء على مفهوم الأمن القومي وعلى محور القوة العسكرية[59].

ثالثا: الامن من منظور الليبرالية التقليدية(الكلاسيكية)

يرفض انصار المدرسة الليبرالية التقليدية فكرة كون الدولة الفاعل الوحيد في ميدان العلاقات الدولية، ويؤكدون على ان امن الدول لا يقتصر على البعد العسكري فقط، انما يشمل ابعاد متعددة اجتماعية واقتصادية وثقافية[62]، كما يركزون على اهمية القانون الدولي، والمنظمات الدولية في العلاقات بين الدول، وينقلون نظرتهم الى المجتمع المحلي من تعاون وتعددية الى تصورهم للعلاقات الدولية، وقد اسهمت الليبرالية في دراسة العلاقات من خلال تركيزها على التعاون الدولي بما فيه دور المؤسسات والمنظمات الدولية، وعملية التكامل والاعتماد المتبادل، وتحقيق السلام الديمقراطي[63]، اذ يركز انصارها على الدور الذي تلعبه المؤسسات والمنظمات الدولية في تحقيق التعاون والامن بين الدول من اجل مواجهة التهديدات المشتركة التي تواجه المجتمع الدولي، فالتعاون يعد الخيار العقلاني لحل المشكلات وحماية المصالح في ظل نظام دولي فوضوي، وقد ازداد دور المنظمات في تحقيق التعاون سيما بعد نهاية الحرب الباردة؛ نتيجة تغير بنية النظام الدولي الذي رافقه تغيير في اولوية القضايا الرئيسية للدول، فالقضايا التي كانت تحتل مكانة ثانوية في اهتمام الدول كالتنمية المستدامة، والبيئة، والاحتباس الحراري، وحقوق الانسان، والديمقراطية اصبحت تتبوأ مركز متقدم في مسائل امن الدول الامر الذي جعل من التعاون الدولي اولوية لمواجهة التهديدات العالمية[64].

وربط انصار المدرسة الليبرالية بين المصالح المشتركة وبين الدول والامن الدولي، فالتهديد لم يعد عسكريا يستهدف الدول فقط بل قد يكون موجه الى الجماعات والافراد، ويشمل قيم كالحرية الفردية والتهديد الفكري والثقافي، وان مسألة القيم حتمية في علاقة الفرد بالدولة التي تكون من مسؤولياتها حماية سلامة ومصالح الافراد، الامر الذي يدفعها للدخول في منظومات تعاونية، كما تبنى انصار الليبرالية فكرة المصالح المتشابكة والسلام الديمقراطي على مستوى الدول، اذ يرى دويل بان الدول التي تسمح لشعوبها بالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية تعمل للحفاظ على مصالحها المشتركة، بينما الدول السلطوية هي دول اكثر فقرا واذا ما انخرطت بصراع مع غيرها فإنها ليس لديها ما تخسره، لهذا لابد من التأكيد على نشر القيم الليبرالية على مستوى العالم والابتعاد عن الطروحات التي تقدمها على انها ثقافة غربية[65].

وان عالمية الحقوق الفردية تسمح بقراءة النظام الدولي على أنه أقل صراعا مما هو عليه في الواقعية والذي يستمر من خلال أبحاث السلام حتى تقديم دراسات الأمن النقدي، اذ يجادل بأنه إذا تم منح الأفراد إمكانيات الأمن والحرية والتعبير عن الذات فإن ذلك سيؤدي إلى غياب الصراع العنيف ليس فقط في الداخل، ولكن أيضا بين المجتمعات وبالتالي يعتبر الأمن العالمي امرا ممكنا[66].

رابعا: الامن من منظور الليبرالية الجديدة

تعد النظرية الليبرالية اكثر نظريات العلاقات الدولية اهتماما بقيمة التعاون الدولي، اذ تنظر اليه بانه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية وان الحالة الاستثنائية هي النزاعات والحروب، وهذه النظرية لها تأثير كبير على دراسة الامن، فعلى الرغم من غياب بناء نظري متماسك وموحد لها، فهي مثلت نسقا فكريا يتضمن تيارات متعددة عبر عنها ستيفن والت بعائلة الليبراليات[67]. فقد شهد المنظور الليبرالي تطورا سريعا خلال فترة سبعينات وثمانينات القرن الماضي عبر تطور نظرية الاعتماد المتبادل، وتشابك المصالح الاقتصادية الدولية، اذ قدم هذا الاتجاه مقاربات جديدة لفهم وتعزيز الامن يمكن حصرها او تفصيلها في اتجاهين رئيسين هما:

1- الليبرالية البنيوية واطروحة السلام الديمقراطي

ارتبط هذا الاتجاه بأعمال كل من مايك دويل وبروس راست عن طريق تأكيدهم على ضرورة استناد التحليل الامني بالمتغير الديمقراطي فانتشار الديمقراطية وتعزيزها على مستوى الدول وعلى مستوى النسق الدولي، من شانه ان يرسخ اطر السلام التي تعمل على فتح

المجال تجاه مسارات جديدة في السياسة الدولية يكون التعاون سمتها الرئيسية، وليس الصراع كما صورها الواقعيون[56]. ومن الملاحظ هنا ان انصار هذه المدرسة يريدون ايصال رسالة مفادها ان النظم الديمقراطية لا تتحارب في ما بينها.

ويعلق دويل على احد بصائر ايمانويل كانط ليدافع عن فرضية السلام الديمقراطي فيقول" ان تقاليد الاحترام المتبادل قد شكلت اساسا تعاونيا للعلاقات بين الديمقراطيات الليبرالية بصورة مؤثرة ومع ان الدول الليبرالية خاضت حروبا عنيفة مع دول غير ليبرالية، الا ان الدول الليبرالية المدنية دستوريا لم تدخل في حروب مع بعضها البعض بعد" ان هذا التعليق ادعاء تجريبي يعتمد على فكريتين من افكار كانط الجوهرية، الاولى هي ان المؤسسات الجمهورية تحد من الطموحات الحربية عند الدول الى المستوى الذي لا تذهب عنده الدول الليبرالية الى شن الحرب الا لأسباب وجيهة، فضلا على ذلك ان موافقة المواطنين تكون مطلوبة لشن الحرب وبما انهم هم الذين سوف يدفعون تكاليفها مالا ودما من المحتمل جدا ان يترددوا في اعلانها، اما الثانية فانه في الدول الليبرالية لا يوجد اسباب مقنعة لإعلان الحرب على دولة ليبرالية اخرى؛ لأنها تتقاسم مبادئ اخلاقية وسياسية متشابهة، سيما اذا ما اعتبرت الدولة الاخرى دولة جيدة وعادلة، وقتها لا يوجد اي سبب للتصرف بشكل عدائي تجاهها[18].

2- الليبرالية المؤسساتية(دور المؤسسات في تحقيق الامن)

تسمى ايضا الليبرالية الجديدة وهي احدى اتجاهات عائلة الليبراليات الذي تم تطويرها من قبل منظري تحول النموذج الفكري المتعدد، امثال جوزيف ناي، وروبرت كوهين في اطار نظرية المؤسساتية الدولية التي ترى ان دور المؤسسات الدولية هو دور مركزي في اطار الرأسمالية ومبادئ الديمقراطية[67]، وتركز على الدور الذي تقدمه المؤسسات الدولية في سبيل تحقيق مخرجات جماعية، اذ تفترض انه بالإمكان الحصول على منافع جماعية عن طريق تطبيق اشمل للاستدلال المنطقي البشري، وان التبادل والتفاعل المعلوماتي المتزايد بين الافراد الساعين الى تحقيق مصلحتهم الذاتية وبين الجهات الفاعلة امور مهمة ايضا، فالليبرالية الجديدة تؤمن بقدرة البشر بالقيام تدريجيا بتحقيق مخرجات جماعية مهمة تعزز الامن والحرية والعدالة والازدهار على المستوى العالمي[24].

وينزع انصار هذا الاتجاه الى مأسسة الامن باعتبارها عملية تزيد من مزايا التعاون الدولي، وتعمل على تخفيض نسبة الغش والمخاطر، وتنشئة الفاعلين الدوليين مع السلوك والمعايير التي تسعى اليها المؤسسات القائمة، وعليه فانه بسبب نفوذ المؤسسات المتنامي قلت استقلالية الدول واصبحت العلاقات الدولية اقل ميلا للصراع؛ نتيجة وظائف التقارب التي تمارسها هذه المؤسسات تجاه سياسات الامن [67].

فالأمن يشمل ابعاد متعددة ويهدف الى تنمية قدرات الدول من خلال ما يحتويه من مؤسسات وافراد، الامر الذي دعا اليه انصار الليبرالية، اذ شجعوا على نشر المؤسسات الديمقراطية التي تعمل على حل مشاكل النظام العالمي، وتحقيق الامن من خلال الانسجام الطبيعي للمصالح، واللجوء الى الامن الجماعي كبديل للأمن الذاتي، والدعوة الى حرية التجارة عن طريق الاعتماد المتبادل وتسهيل تبادل التكنولوجيا والافكار وحرية الاتصال والتنقل بين الدول، فهذا النظام من العلاقات بإمكانه ان يزيل اسباب عدم الاستقرار والتوتر بين الدول وصولا الى توفير الامن[10].

الخلاصة والاستنتاج

من خلال استعراضنا لهذا البحث تبين لنا ان الامن يعد احدى المفاهيم التي لم تحظ بتعريف جامع لارتباطه المباشر بسيادة الدول، فبعدما كان يركز على الجانب العسكري في الماضي، اضحى اليوم يهتم بكافة المجالات والجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية فضلا عن الجانب العسكري، ومن اجل الوصول الى تحليل حقيقي في دراسة الظاهرة تم التركيز على تفسير كل من النظرية الواقعية والليبرالية لمفهوم الامن، فالواقعية التقليدية تنظر الى الدولة على انها الفاعل الرئيسي الوحيد في العلاقات الدولية، وبالتالي فان الامن يمثل لديها امن الدولة من التهديدات والاخطار الخارجية، ويتم ذلك عبر زيادة قدراتها ومضاعفة حجم قواتها العسكرية، اما الواقعية الجديدة التي تصف النظام الدولي بانه نظام فوضوي، فالأمن لديها لا يشمل امن الدولة فحسب بل يتسع ليشمل قضايا اوسع واعمق فرضتها البيئة الدولية في إرساء الأمن كالتعاون الاقتصادي والسياسي، بينما ترى الليبرالية التقليدية ان القوة الاقتصادية هي حجر الزاوية لبناء الدولة وهي تعترف بالدول كفاعل مهم في العلاقات الدولية الا انها ليست الفاعل الوحيد، وامن الدول لا يقتصر على البعد العسكري فقط، انما يشمل ابعاد متعددة فالأمن عند انصارها يمثل امن الافراد وقيمهم وليس امن الدول فقط، اما الليبرالية الجديدة التي سلطت الضوء على التعاون فهي لا تنكر وجود الفوضى في النظام الدولي، وربطت الامن بالمتغير الديمقراطي ودور المؤسسات في تحقيقه؛ فانتشار الديمقراطية على المستوى الدولي من شانه ان يرسخ اطر السلام في ما بين الدول، فالأمن لدى انصارها ليس مفهوم احادي الجانب، ويهدف الى تنمية قدرات الدول من خلال ما تحتويه من مؤسسات وافراد، الامر الذي شجعهم لنشر المؤسسات الديمقراطية التي تعمل على حل مشاكل النظام العالمي، وتحقيق الامن.

ومن خلال ما تقدم توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

1- ان الامن مفهوم يتصف بالغموض، والتغيير، والنسبية، فهو غامض؛ لأنه لم يحظ بتعريف محدد، ومتغير؛ لأنه يتسع ويضيق طبقا لطرق تناوله، ونسبي؛ لأنه لا يمكن تحقيقه بشكل مطلق من قبل اي دولة، غير ان المتفق عليه بين الدارسين والمهتمين بالشؤون الامنية هو ان الامن مهما اختلفت مصادره واشكاله يتضمن غياب الخوف او التهديد.

2- مفهوم الامن لم يعد يقتصر على الامن العسكري، بل اصبح مفهوم شامل يتصل بالجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فضلا عن الجانب العسكري الذي هو على قدر كبير من الاهمية.

DOI: 10.33687/jhssr.001.02.000293

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

3- الامن له جانبان، الاول موضوعي يمكن من خلاله تحديد مكوناته والتعبير عنها كالقوة العسكرية والقدرات الاقتصادية، اما الاخر يشير الى امور معنوية كالقيم والمبادئ والحرية، وعلى اي دراسة لمفهوم الامن ان تأخذ كلا الجانبين في الاعتبار.
4- يعد الامن اساسا من اسس التنمية، وهدف اساسي لتحقيقها، فهي تتأثر وتؤثر بالأمن.
5- لم يعد الامن يقتصر على حماية الدولة وتعزيز رفاهها، بل اصبح يهتم ايضا بالجماعات والافراد، فمفهوم الامن قد توسع عموديا عندما اصبح يهتم بأمن الفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي، وتوسع افقيا لما اصبح يهتم بالمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية الى جانب المجال العسكري.
6- ان نظريات العلاقات الدولية(الواقعية والليبرالية) تختلف في تفسير امن الدولة فهي تتراوح بين موقفين متناقضين، الاول تحليل الامن من خلال الصراع، والثاني تفسير ظاهرة الامن من خلال التعاون.

المصادر

القران الكريم

1. Johnson, Alvin.(1939). "The struggle for Economic security in democracy". Social Research: Vol. 6, no.2. 135-141.
2. منظور، ابن. (1980) . لسان العرب. دار المعارف. القاهرة. مصر.
3. عبد الحفيظ ، علاء. (2020) . الامن القومي المفهوم والابعاد. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة. مصر.
4. الطائي ، طارق محمد ذنون. (2019) . الامن الدولي في القرن الواحد والعشرون.ط1. شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع. عمان. الاردن.
5. قويدر ، شاكري. (2015) . "التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية2001-2011 ". كلية العلوم السياسية واعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3-. الجزائر.
6. Tadjbakhsh, Shahrbanou.(2005). Human Security: Concepts and Implications with an Applicationmto Post-Intervention Challenges in Afghanistan. Centre d'études et de recherches internationals Sciences Po . Paris. France.
7. ئاكرة يى، نجدت صبري . الاطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية . دار دجلة . عمان . الاردن.
8. ARAS, Cansu Güleç.(2019). Human Security" From Liberal Perspective: Is It a Comprehensive Model?. XI Uluslararası Uludağ Uluslararası İlişkiler Kongresi . Istanbul . Turkey.
9. حلال ، امينة .(2021) . التهديدات الامنية في حوض البحر المتوسط الغربي. مركز الجزيرة للدراسات . الدوحة . قطر.
10. الحربي، سليمان عبد الله. (2009) . "مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته". المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد19. ص 9-30.
11. نوري ، عزيز. (2012) . "الواقع الامني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي". كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر –باتنة-. الجزائر.
12. Buzan, Barry. (1990). People ،State and Fear: The National Security Problem in International Relations . University of Copenhagen . London . Britain.
13. هويدي ، امين .(1991) . ازمة الامن القومي العربي لمن تدق الاجراس؟. ط1. دار الشروق. القاهرة . مصر.
14. رتيبة ، برد . (2016) . "السياسة الامنية الامريكية في المتوسط". دفاتر السياسة والقانون: المجلد2016. العدد15. ص 536-545.
15. محمد ، خالد ابراهيم . (2020) . "رؤية تحليلية لدور التنمية الشاملة في دعم الامن القومي للدولة". مجلة البحوث المالية والتجارية: المجلد 21. العدد1. ص 1-19.
16. عبدالله، ناجي محمد. (2002) . "السياسة الامنية الاسرائيلية وعملية التسوية". كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد . العراق.
17. غريفيش، مارتن. و أوكالاهان، تيري. (2008) . المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية . ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث . دبي . الامارات.
18. الياس، جوانيتا. و ستش، بيتر. (2016) . اساسيات العلاقات الدولية . تر: محيي الدين حميدي . دار الفرقد للطباعة والنشر. دمشق . سوريا.
19. الحاج ، ميلود عامر.(2016) . الامن القومي العربي وتحدياته المستقبلية . دار جامعة نايف للنشر. الرياض . المملكة العربية السعودية.
20. Burchill, Scott. et al. (2005) . Theories of International Relations . Published by Palgrave Macmillan Third edition . New York .USA.
21. البريزات ، رايق سليم . (2020) . "النظرية الواقعية والسياسية الخارجية الامريكية". مجلة العلوم السياسية والقانون : المجلد 04. العدد 20. ص 110-129.
22. مجاهد ، حورية توفيق.(2019) . الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبده . ط7. مطبعة 485 . القاهرة . مصر.
23. مكيافللي ، نيقولو .(2002) . الأمير . ط24. تر: خيري حماد . دار الافاق الجديدة . بيروت . لبنان.
24. دان ، تيم. و واخرون . (2016) . نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع .ط1 . تر: ديما الخضرا . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت . لبنان.
25. مورجنتاو ، هانز جي .(1964) . السياسة بين الامم الصراع من اجل السلطان والسلام . تر: خيري حماد . الدار القومية للطباعة

والنشر . القاهرة . مصر.
26. مكليف، محمد . (2019) . "المدرسة المثالية في العلاقات الدولية ". https://cutt.us/qQiuB
27. دورتي ، جيمس . وبالتسغراف، روبرت. (1995) . النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية . ط1 . تر: وليد عبد الحي . مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع . بيروت . لبنان.
28. العقابي ، علي عودة . (2010) . العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات .دار الكتب العلمية . بغداد . العراق.
29. توفيق ، سعد حقي . (2010) . مبادئ العلاقات الدولية . ط5 . شركة العاتك لصناعة الكتب . القاهرة . مصر.
30. سالم ، احمد علي. (2016) . مبادئ العلاقات الدولية الامن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية . ط 1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة . قطر.
31. Sutch, Peter . and Elias, Juanita . (2007) . International Relations: The Basics. Routledge . New York . USA.
32. حتى ، ناصيف يوسف . (1995) . النظرية في العلاقات الدولية . ط1. دار الكتب العربي . بيروت . لبنان.
33. نعمة ، كاظم هاشم . (1999) . نظرية العلاقات الدولية . دار الشط للأعمال الفنية والاخراج الصحفي . طرابلس . ليبيا.
34. جمال ، محمد الصالح . (2020) . الاختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة . ط 1. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية. برلين . المانيا.
35. النعيمي ، احمد نوري . (2013) . عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الامريكية انموذجا . مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية . لندن . بريطانيا.
36. Tim, Dunne. et al . (2013) . International Relations Theories Discipline and Diversity . Oxford University Press . Oxford . Britain.
37. النعيمي ، احمد نوري . (2013) . " البنيوية العصرية في العلاقات الدولية" . مجلة العلوم السياسية : المجلد 04. العدد 46. ص 39-72.
38. مخلف ، منعم خميس . (2014) . "الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية الافتراضات والتصنيفات والاسس" . مجلة دراسات دولية : المجلد 03. العدد 59. ص 213-236.
39. حمشي ، محمد . (2021) . "نظريات العلاقات الدولية وجائحة كورونا: انبذة معتقة في قنان جديدة ونبيذ لما يعتق" . مجلة سياسات عربية : المجلد 06. العدد 50. ص 17-38.
40. مصطفى ، مروة خليل محمد . (2021) . "القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير" . المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية : المجلد 06. العدد 11. ص 182-157.
41. عقيل ، وصفي محمد . (2015) . " التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة " . مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية : المجلد 48. العدد 01. ص 288-307.
42. بو عزة ، الطيب . (2013) . نقد الليبرالية . ط1. تنوير للنشر والتوزيع . القاهرة . مصر.
43. عوض ، امال محمد عبد الرحمن . (2016) . " النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية" . كلية العلوم السياسية ، جامعة الازهر . فلسطين.
44. بورتشيل ، سكوت . واخرون . (2013) . نظريات العلاقات الدولية . ط1. ترجمة: محمد صفار . المركز القومي للترجمة . القاهرة . مصر.
45. Mcglinchey, Stephen . et al . (2017) . International Relations Theory . published under a Creative Commons CC BY-NC 4.0 license . Bristol . USA.
46. السلامي ، سامي . (2020) . "الليبرالية والاوبئة.. جدل الفردانية ومأزق العولمة" . السياسة الدولية : المجلد 55. العدد 221. ص 11-16.
47. Haar, Edwin van de . (2009) Classical Liberalism and International Relations Theory Hume . published by Palgrave Macmillan . New York . USA.
48. فرج ، انور محمد . (2007) . نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة . مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية . السليمانية . العراق.
49. الهتاش ، ناجي محمد . (2022) . " نظريات السياسة الخارجية " . محاضرات القيت على طلبة المرحلة الرابعة في كلية العلوم السياسية . جامعة تكريت . العراق.
50. كامل ، مروان عوني . (2022) . " النظام العالمي والسياسية العالمية: النظريات والتحولات والقضايا " . محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا(الماجستير) في كلية العلوم السياسية . جامعة تكريت . العراق.
51. الامير ، فؤاد قاسم . (2019) . رأسمالية الليبرالية الجديدة "النيوليبرالية" . الناشر دار الغد . القاهرة . مصر.
52. صديق ، اميرة السيد حسن . (2020) . " جائحة كوفيد -19 والعلاقات الدولية: بين الصراع والتعاون" . مجلة اتجاهات سياسية: المجلد 03. العدد 112. ص 65-78.
53. بيليس ، جون . سميث ، ستيف . (2004) . عولمة السياسة العالمية. ط1 . ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث . . دبي . الامارات العربية المتحدة.
54. العقاد . علاء نزار . واخرون . الامن الصحي كأحد مهددات الامن القومي والمجتمعي العالمي . ط1 . المركز الديقراطي العربي . برلين . المانيا.
55. قسوم ، سليم . (2018) . الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية دراسة في تطوير مفهوم الامن في العلاقات الدولية . ط1

DOI: 10.33687/jhssr.001.02.000293

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . ابوظبي . الامارات العربية المتحدة.
56. بوستي ، توفيق . (2019) . مفهوم الامن في منظور العلاقات الدولية. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة . مصر.
57. كريم ، يوسف . (2021) . تحولات الهجرة في منطقة البحر الابيض المتوسط حالة المغرب نموذجا . ط1. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية. برلين . المانيا.
58. Williams, Paul D. (2008). Security Studies: An Introduction . published by Routledge . New York . USA.
59. Sandikli, Atilla . (2012). Teoriler ışığında güvenlik, Savaş, barış ve çatışma çözümler . published by Routledge Bilge Adamlar Stratejik Araştırmalar Merkezi'nin . Istanbul . Türkiye.
60. مصباح ، عامر . (2008) . نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى . مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية دار الكتاب الحديث . القاهرة . مصر.
61. مصباح ، عامر . (2010) . نظريات التحليل الاستراتيجي والامني للعلاقات الدولية . ط1. دار الكتب الحديث . القاهرة . مصر.
62. حواوسة ، جمال . (2018) . " الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الامن الدولي- عرض وتقييم-" . مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية : المجلد 06. العدد 16. ص 300-321.
63. المصري ، خالد موسى. (2014) . "الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية(دراسة نقدية للنظريات الوضعية)" . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية : المجلد 30. العدد 01. ص 317-343.
64. Griffiths, Martin . (2007) . International Relations Theory for the Twenty-First Century An introduction . published by Routledge. New York . USA.
65. عقيل ، وصفي . واخرون (2021) . مفهوم الامن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد احداث الحادي عشر من ايلول2001" . مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية : المجلد 48. العدد 03. ص 288-307.
66. Buzan, Barry . and Hansen, Lene. (2009) . The evolution of international security studies . Cambridge University Press . New York . USA.
67. بالة ، عمار . (2018) . "التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن القومي الجزائري –مالي انموذجا- " كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة باتنة01. الجزائر.